جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم تجارية
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة : أمينة بن بيتور

بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2014/06/11.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

شماخي أبو بكر(أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا

مهاوى أمال (أستاذة– جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مناقشا

الدكتور/ غوالي محمد البشير(جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا

السنــة الجامعية :2O14/2013

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى. . .

التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف ... إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى. . .

الشموع التي أضاءت لي مشواري أختايا لعزيزتان إيمان أسماء.

إلى. ..

كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي، من دون أن أنسى زملاء الدفعة سنة الثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي .

أمينة

الشـــــكـــر:

الحمد لله الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضله فالحمد لله عز وجل الذي منحني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى المشرف الدكتور غوالي محمد البشير على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته وإرشاداته القيمة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتصويبات

كما أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل.

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

أمينة

دور الإفصاح المحاسبي في زيادةموثوقية القوائم المالية

"دراسة ميدانية لعينة من ولاية ورقلة"

الملخص :

تعالج هذه المذكرة دور الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبيان وزع على عينة عشوائية بلغ عددها (100) استمارة تم استخدام برامج تحليل الإحصائي spss لمعالجة الاستبيان الموزع على عينة مجتمع الدراسة.

وفي الأخير خلصت دراستنا إلى أن الإفصاح المحاسبي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية ويساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وله دور فعال في زيادة موثوقية القوائم المالية، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له أثر إيجابي في توفير مستوى كافي من الإفصاح.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي، إفصاح محاسبي، القوائم المالية، المعايير المحاسبية.

Résumé :

Ce mémorandum porte sur le rôle de l'information comptable dans l'augmentation de la fiabilité des états financiers dans les institutions économiques de l'Algérie.

Par conséquent, nous avons étudié les pratiques les plus importantes de la comptabilité et le rôle et l'importance de l'information comptable qui conduit à donner une information financière fidèle et fiable divulgués dans les états financiers. D'une part, d'autre part, L'étendue de l'application des lois du système de comptabilité financière dans institutions.

Afin de réaliser l'étude, questionnaire a été conçu et distribué à un échantillon aléatoire numérotée cent formulaires, La récupération était de quarante-cinq forme où l'utilisation de logiciels d'analyse statistique SPSS pour répondre au questionnaire distribué à l'étude de l'échantillonnage.

A la fin, notre étude a conclu que la divulgation comptable répond aux besoins des utilisateurs des états financiers et aide à la prise de décision économique rationnelle, et a joué un rôle dans l'augmentation de la fiabilité des états financiers.

Il a également révélé avoir comme résultat final de cette étude est l'importance de l'information comptable dans l'augmentation de la fiabilité des états financiers.

- Système de comptabilité.
- Divulgation de la comptabilité.
- États financiers.
- Les normes comptables.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطـــــــــار النظري للدراسة	**1**
المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي والإفصاح في القوائم المالية	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	8
الفصل الثـــاني : الدراسة الميدانية	**13**
المبحث الأول : الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	15
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها	18
خاتمة	31
قائمة المصادر والمراجع	34
الملاحق	37
الفهرس	51

قـــــــــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	15
(2-2)	مقياس ليكارت الثلاثي	16
(3-2)	معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	16
(4-2)	معامل الصدق لعينة الدراسة	17
(5-2)	توزيع العينة حسب الجنس	18
(6-2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	18
(7-2)	توزيع العينة حسب الخبرة	19
(8-2)	توزيع العينة حسب المؤهل الأكاديمي	19
(9-2)	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	20
(10-2)	توزيع العينة حسب عملية التحضير	21
(11-2)	توزيع العينة حسب مستوى الإطلاع	21
(12-2)	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	22
(13-2)	النتائج المتعلقة بفقرات المحور الثاني	22
(14-2)	النتائج المتعلقة بفقرات المحور الثالث	24
(15-2)	النتائج المتعلقة بفقرات المحور الرابع	26

قائمة الأشكال البياني

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	توزيع العينة حسب الجنس	18
(2-2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	18
(3-2)	توزيع العينة حسب الخبرة	19
(4-2)	توزيع العينة حسب المؤهل الأكاديمي	19
(5-2)	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	20
(6-2)	توزيع العينة حسب عملية التحضير	21
(7-2)	توزيع العينة حسب مستوى الإطلاع	21

قـــــــــــائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (01)	استمارة الاستبيان	38
ملحق رقم (02)	خصائص عينة الدراسة	41
ملحق رقم (03)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة	48
ملحق رقم (04)	قياس ثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ)	49
ملحق رقم (05)	يبين كاي مربع ودرجة الحرية وsig	49
ملحق رقم (06)	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	50

قـــــــــــائمة الاختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الـــــــــــــدلالة باللغة العربية
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي والمالي
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبةالدولية
IFRS	International Financial Reporting Statement	المعايير الدولية للتقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
IFRS7	Financial instruments : disclosures	الأدوات المالية : الإفصاح
IAS24	Related party disclosures	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
IAS32	Financial instrumenst : presentation	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
IAS1	Presentation of Financial statements	إعداد وعرض البيانات المالية
IAS30	Disclosures in the Financial statements of banksard similer financial institutions	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة

مقدمة

توطئة :

الإفصاح المحاسبي هو أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الوظيفة المحاسبية حيث يعتبر الأداة الفعالة لإيصال البيانات المحاسبية والمعلومات المستخرجة من القوائم المالية ويجب أن تحتوي هذه القوائم الماليةعلى الإفصاح المحاسبي .

يعد الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثبات في إعداد القوائم المالية ويدعوا هذا المبدأ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات حيث يصف نشاط الوحدة الاقتصادية ويظهر نتائج أعملاها مما يدعم أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجال التمويل والاستثمار حيت يعكس الإفصاح الصورة الصادقة والوفية لوضع نشاط الوحدة الاقتصادية وهذا الانعكاس لا يمكن أن يكون واضحا ما لم تقم المحاسبة بتبسيط الحقيقة المعقدة والمتعددة الأشكال وهذا باستخدام القوائم المالية كمخرجات لنظام المحاسبي .

من الفعاليات الإفصاح المحاسبي زيادة الموثوقية القوائم المالية وذلك لمساعدة مستخدمو البيانات المالية لتقييم أداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية والمساعدة على فهم سمات الخاصة لطبيعة أنشطة الوحدة.

تبنت الجزائر وطبقت المعايير المحاسبية الدولية من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي حدد القوائم المالية الأساسية التي تشتمل على الميزانية، جدول حسابات النتائج قائمة تدفقات الخزينة جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق الكشوف المالية. بحيث تعمل هذه القوائم على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وموثوقة وموضوعية وقابلة للمقارنة وملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

وانطلاق مما سبق يمكن توصل لصياغة الإشكالية التالية :

الإشكالية الرئيسية :

مامدى فعالية الإفصاح المحاسبي في تعزيز موثوقية القوائم المالية ؟

الأسئلة الفرعية :

1. هل إلتزام المؤسسات بقواعد الافصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية ؟
2. ماهي أهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية ؟
3. هل المؤسسات تقوم بتطبيق المعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولي الخاصة بالإفصاح المحاسبي ؟

فرضيات الدراسة :

1. التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية؛
2. أهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية؛
3. يساهم الافصاح في الؤسسات حسب متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع :

1. الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة والمالية، كما أن الموضوع يخدم مجال التخصص (دراسات محاسبية)؛
2. الإصلاحات المحاسبية التي باشرتها الدولة على النظام المحاسبي خاصة المخطط المحاسبي الوطني.

أهمية الدراسة :

1. التعرف على الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، وتوضيح دور الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالي؛
2. معرفة ما مدى التزام المؤسسات بمسك قوائم مالية تتميز بالإفصاح وبالموثوقية حسب قانون النظام المحاسبي المالي؛
3. إبراز أهمية الإفصاح وموثوقية في القوائم المالية في ترشيد اتخاذ القرارات لدى مستخدمي القوائم المالية

أهداف الدراسة :

1. حاجة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير المنشأة يحتاج أن تكون الإفصاحات في القوائم المالية شاملة، وذوموثوقية وذو شفافية من أجل الوصول إلى أحسن القرارات؛
2. حصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المنشأة؛
3. دراسة مستوى التزام المؤسسة بنشر القوائم المالية تتميز بالموثوقية والإفصاح من خلال ما جاء في قوانين النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية.

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية** : اقتصرت على ولاية ورقلة
- **الحدود الزمنية** : 2014/2013

منهج الدراسة وأدوات المستخدمة :

– استخدام المنهج الوصفي في القسم النظري الذي سيعتمد بشكل أساسي على معلومات الم سرتقاة مباشرة من المراجع والدراسات السابقة من أجل شرح كل ما يتعلق بالإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية

وقد تم استخدام تقنية الاستبيان بغية التقصي عن المعلومات حول مدى مشاركة أفراد العينة في عملية التحضير والتكوين في إطار التعرف على النظام المحاسبي المالي وعملية تطبيقه ومدى إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية وكذلك بيان إذا كان المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية يتوافق مع متطلبات الإفصاح حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع وقد تم الاعتماد في التحليل الاستبيان على بعض الطرق الإحصائية (مثل أدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية منها SPSS والبرنامج معالج الجداول MS.EXCEL إصدار 2007.

مرجعيات الدراسة :

- تتشكل مرجعية الدراسة التي قمنا بها من القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية والملتقيات العلمية والمذكرات ومجلات وكتب.

صعوبات البحث :

صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية قصد تسليمهم استمارات الاستبيان والحصول على أرائهم وإجاباتهم.

هيكل البحث :

سعيا لإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم معالجة ذلك وفق ما يلي :

الفصل الأول : تحت عنوان الإفصاح المحاسبي تم تقسيمه الى مبحثين **المبحث الأول** تم تخصيصه للنظام المحاسبي المالي والإفصاح في القوائم المالية حيث تطرقنا في **المطلب الأول** فقد تم التطرق للإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تعريف هذه القوائم المالية وذكر خصائصها وعرض أهم القوائم المالية.

أما **المطلب الثاني** فتم تخصيصه لمفاهيم عامة للإفصاح المحاسبي من خلال التطرق لأهم تعاريف الإفصاح وأنواعه وأهميته وأساليبه والإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار (IAS1- IAS24-IFRS7).أما **المبحث الثاني** فقد تم تخصيصه للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وذكر النتائج المستخلصة من هذه الدراسات.

الفصل الثاني: متعلق بالدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين هو الآخر. ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما البحث الثاني نتناول فيه نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد :

إن الإفصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية وهذا لتوفره على معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين منها سواء كانوا مستثمرين أو أصحاب أعمال أو غيرهم من أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية، لذلك تعتبر القوائم المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي القائم في المنشأة ويجب إعداد هذه القوائم على أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي العام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تظليل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي على القرارات المتخذة، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المعلومات المراد الإفصاح عنها دقيقة وموضوعية وواضحة وموثوق فيها.

فالأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة تحتاج إلى معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم الحصول على هذه المعلومات والبيانات من مصادر متعددة من بينها الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي والإفصاح في القوائم المالية

المطلب الاول : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

أولا : تعريف وخصائص القوائم المالية

النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) يعتبر نظام لتنظيم المعلومة المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجليها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية IAS/IFRS.

تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية وهي :

الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري التعاونيات الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع والخدمات التجارية والغير تجارية إذا كانو ا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة وكذلك الخاضعين بموجب نص قانوني أو تنظيمي الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها حد معين أن تمسك المحاسبة المبسطة[1].

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية بهدف مساعدتهم على تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الصافية، ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها، وبيان حقيقة الوضع المالي للشركة حيث تظل القوائم المالية تمثل حلقة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية، فهي تعتبر المصدر الأول لكل أصحاب المصلحة سواء إدارة أو أصحاب مصلحة مباشرة أو مصلحة غير مباشرة لذا فمن الضروري أن تعد وتعرض هذه القوائم بالطريقة التي يستفيد منها كل الأطراف المستخدمة لها أي لابد أن تعد داخل إطار محاسبي منظم ومتكامل يتوفر على الوضوح والموضوعية المصداقية وقابليتها للمقارنة[2].

1. تعريف القوائم المالية [3]:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي والتدفقات النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

2. خصائص القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية من أهم الوسائل الإبلاغ (الإفصاح) عن المعلومات التي تعالجها وضعية الكيان ونجاعته، حيث تزود مستخدميها بمعلومات تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرار المناسب حيث لها خصائص نوعية الآتية :

---

[1] – المواد 3-4-5 من القانون رقم07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية رقم 74 لصادرة في 2007/11/25 ص : 3.

[2] – بن افرج زوينة، **ا لقوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدول**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي برج بوعريريج 25- 26 مايو2010 ص : 4.

[3] ــ أوسرير، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، حالة جدول حسابات النتيجة، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010 ص : 03.

- **القابلية للفهم Intelligibilité** : إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقا لًواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط[1]، ومنه يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها والبيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب ان تكون بسيطة وواضحة خالية من التعقيد[2].
- **الملائمة Pertinence** : أي أن تكون المعلومات تفيد المستعملين في اتخاذ القرار، ومنه المعلومة الملائمة هي التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرار يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، وحتى تكون المعلومة المحاسبية يجب توفر الخصائص الثانوية التالية : التوقيت الملائم، الخاصية التنبؤ، القدرة على تقييم الارتدادي للتنبؤ[3] .
- **الأهمية النسبية Importance relative** : يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات[4].
- **الموثوقية Fiabilité** : هي خلو البيانات من الأخطاء الهامة وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات[5]، ولي الخاصية الموثوقية الصفات التالية : الحيادية، الوضوح القانوني، الجوهر فوق الشكل، التمثيل الصادق، الاكتمال.
- **قابلية المقارنة Comparabilité** : يفترض وجود معلومات المحاسبية معروضة بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع العام والمعلومات على المستوى الداخلي للوحدة المحاسبية مما يحقق تحسين التنبؤ، تقييم الأداء، ترشيد القرارات المختلفة[6].

ثانيا : الكشوف والتقارير المالية

تنقسم القوائم المالية إلى قسمين هما قوائم مالية أساسية، وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري من أجل خدمة أصحاب المصلحة والمستفدين، والقوائم المكملة هي التي تعد بشكل اختياري من قبل المنشأة على حسب ظروف معينة[7]، وهذه القوائم غير قابلة للفصل فيما بينها حيث تبين الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات[8] وتتضمن القوائم المالية الأساسية ما يلي :

---

[1] – مسعود رواي، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/ 2013 ص 4.

[2] – هواري سويسي وبدر الزمان حمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمرالعلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بكلية العلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 2.

[3]-Naciri Ahmed et Géd Alim : la bourse et la comptabilité , la Revue Française de la Comptabilité, N0175, Jan 1987, PARIS, P61.

[4]– رواي مسعود، نفس المرجع السابق، ص: 4.

[5]- Financial Accounting standard Board, " Qualitative characteristics of accounting Informatio " , SFAC NO 2 MAY 1990 , P13.

[6] - ناضم حسين عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2012.

[7] – نسيب الجباري، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/IRS) وأثرها على جودة المعلومة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012 ، ص7.

[8] - Jean – François des Robert , François Méchain, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, paris, 2004 , P12.

4-1 كشف المركز المالي : وهي قائمة توفر معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين للمنشأة ما لديها من ممتلكات والتزاماتها نحو الملاك أو الغير[1]، وتحقق قائمة المركز المالي المميزات منها :

- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها[2].

4-2 كشف الدخل : وهي تمكن من تقييم مدى كفاءة الاستغلال الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، وهي مؤشر العمليات التي أنجزتها الوحدة خلال فترة معينة[3]، وهي كذلك قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة[4].

4-3 كشف تدفقات الخزينة : هي قائمة تشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة[5].

4-3 قائمة الأرباح المدورة : هي قائمة الأرباح المدورة والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المدورة وذلك إبتداءا من بداية الفترة المالية وإلى نهايتها[6].

المطلب الثاني : الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

يعتبر الإفصاح إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي من خلال البيانات المعروضة في القوائم المالية، ولهذا يجب أن يتم الإفصاح وفق شروط ومبادئ طرق متنوعة لتوفير معلومة مفيدة وملائمة لمستخدميها لاتخاذ القرارات الرشيدة.

أولا : مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

1 -مفهوم الإفصاح المحاسبي Disclosure :

الإفصاح عن المعلومة المالية يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية[7].

كما يعرف هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذي القرار اتجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية، كما تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة لقارئ الواعي دون لبس أو تظليل أو مراوغة[1].

---

[1] – بلعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص32 .

[2] – خالد جمال جعارات، التقارير المالية الدولية، المكتبة الجامعية إتراك، للنشر، 2008، ص 113.

[3] – أحمد نور، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص236 .

[4] – خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص97.

[5] – آمنة ولعة، دور محتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 3.

[6] – ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في الظل التجارة الإلكترونية، مذكرة لإستكمال درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003، ص 29.

[7] – عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990 ص 330.

كذلك هو نشر البيانات وتزويد مستخدمي القوائم المالية معلومات إضافية عن أداء الشركة في عملية إعداد تلك القوائم المالية[2].

2 -أنواع الإفصاح :

- **الإفصاح الكامل** : ونقصد به شمولية التقارير المالية والإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا، لهذا النوع قد لا يفيد القارئ حيث أن كثرة التفاصيل تربك ولا تفيدمتخذ القرار[3].
- **الإفصاح الكافي** : يشمل الحد الأدنى الواجب توفره في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- **الإفصاح العادل** : يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعينة فالقوائم والتقارير يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مظللة للمستثمر العادي أي عدم حذف أو كتمان معلومة جوهرية ذات منفعة[4].
- **الإفصاح الملائم** : هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وكذا الملائم لظروف وطبيعة المنشأة.
- **الإفصاح الإعلامي** : هو الذي يشمل المعلومات المحاسبية والمعلومات غير مالية كمية ووصفية مثل المعلومات الكمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية ولقد ظهر هذا الاتجاه بعد تأكيد FASB (المعيار 16) في إطاره المفاهيمي على معيار المنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والتأكيد على ملاءمتها إلى جانب موثوقيتها.

وينقسم الإفصاح حسب درجة الالتزام إلى قسمين[5] :

أ-الإفصاح الإجباري : هو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الأطراف ذات العلاقة.

ب-الإفصاح الاختياري : يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب القانوني.

ثانيا : أهمية الإفصاح المحاسبي والموثوقية في القوائم المالية

تظهر أهمية الموثوقية والإفصاح المحاسبية في توفير معلومات ملائمة التي تفيد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمين المعلومات لترشيد القرارات الاقتصادية وكذلك بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين وتوفير قوائم مالية وتقارير معدلة في مستوى العام للأسعار وتقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزامات والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد وأيضا إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقة لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية و استمرارها بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة وحوكمة الشركات، وزيادة القدرة على تقييم المؤسسة صاحبة المعلومات المفصح عنها[6].

---

[1] – محمد سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية وأصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة النشر، ص 103.

[2] – فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية وأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، عمان، طبعة اولى 2012، ص15.

[3] – ماجد إسماعيل أبوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مذكرة تخرج ماجستير،غ،م، جامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009، ص 49.

[4] – أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، دار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 28.

[5] – مسعود رواي، مرجع سابق، ص 07.

[6] – بلعيد، مرجع سابق، ص16.

ثالثا : أساليب الإفصاح والموثوقية في القوائم المالية

أساليب الممكن استخدامها من أجل الإفصاح عن مضمون الكشوف المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية على هذه الأخيرة التي تتصف بدرجة عالية من الموثوقية وهي :

- **التوضيح بين قوسين** : وتقدم الإيضاحات الإضافية بين قوسين بشكل مختصر بعد تقديم البند الوارد في القائمة المالية المنشورة وهذا لإضافة مزيد من التوضيح .
- **الملاحظات** [1]: تحل مكان التوضيح بين قوسين عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا، وتعرض كل الحقائق الهامة بإيجاز مثل شرح السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.
- **البنود المقابلة أو المتصلة** : إدراج المعلومة في مكان من القائمة وتدرج معلومة المتعلقة بها في مكان آخر من القائمة نفسها حيث تمثل علاقة بين بند من الموجودات وآخر من المطلوبات نقطة اتصال.
- **الجداول المرفقة** : يتم استخدام جداول منفصلة لغرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الموجودات أو بعض المطلوبات والتي كان من الصعب إظهارها في صلب الميزانية.
- **المصطلحات والعرض التفصيلي** [2]: يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.
- **تقرير المراجع الداخلي** : تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات منشورة.

رابعا : الإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار (IAS1- IAS24-IFRS7) [3]

– يتضمن المعيار IAS1 "عرض القوائم المالية " كل ما يتعلق بإعداد القوائم من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق العرض وأسس القياس، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي المتعلق IAS13 بالأصول المتداولة، والالتزامات المتداولة، وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروفة، وما ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقريرها بموجب معايير المحاسبية الدولية، وقد أوضحت مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والممثلة في الميزانية

[1] – زعيم باهية، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص9.

[2] – مسعود رواي، نفس المرجع السابق، ص7_ 8.

[3] – نسيب الجباري، نفس المرجع السابق، ص 10_11.

العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في الحقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية ويتطلب الإفصاح الشفافية في عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات للمؤسسة.

- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24 إن توسع نقاط العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها بعض لتحقيق مصالح معينة، هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومة موثوقة وواضحة وشفافة لهذا جاء المعيار IAS24 للإفصاح على الأفراد ذات علاقة.

- الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7 إن تطور وسائل الإتصال والعولمة النشاط الإقتصادي، وتعزيز حرية الإنتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة وزيادة حجم العمليات، سواء كانااستثمار أو لتحوط المالي أو للأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألف كافة البنود المتعلقة بالإفصاح عن المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها مع معيار جديدIFRS7.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على الدراسات الجامعية التي تم إعدادها من طرف طلبة الماجستير والدكتوراه ومن أهم الدراسات حسب اعتقادنا تعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة.

-دراسة مداني بن بلغيث، بعنوان أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائرية.

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2004، إشكاليتها أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين ؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر ؟ حيث أكد من خلال دراسة أن الإفصاح المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، حيث خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعتبر أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر، ولا كن لم يتم معالجة بشكل كافي مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، فنجاح عملية التوحيد يكمن في الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة ومعلومات ذات جودة عالية مما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الإطلاع على القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي.

-خالد الخطيب، بعنوان" الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي " جامعة اليرموق سنة 2002.

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المأخودة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية :

- توفير المعلومات للآخرين، يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة، يسهل عملية التدقيق.

ويقدم الخدمة للتحليل المالي، كما أظهرت الدراسة النتائج الآتية :

لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية والمستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معا، واحتلال البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات، وإن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية.

-دراسة (LANTTO_ 2007) **بعنوان** :

Does ifrs improve the usefulnes of accounting information in a code _ law country.

تهدف هذه الدراسة لتبيين ما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدولة ذات قوانين مدونة، حيث طبقت هذه الدراسة في الدول فلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على طريقة التحليل التجريبي من خلال تصميم ثلاث استبيانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين، توصلت هذه الدراسة ألى ان المستجوبين يعتبرون المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة وموثوقة وذات اعتمادية عالية لإتخاذ القرارات الموارد الاقتصادية، وأن المستجوبين المحايدون تجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية الدولية.

-دراسة عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008 /2009.

هدفت هاته الدراسة إلى تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية وتوضيح أين ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية.

خلصت الدراسة إلى إمكانية تكييف القوائم المالية الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وأن تطبيقها أمر ممكن يتطلب فقط التحضير الجيد وهذا حسب ما أشاد به الباحث، مما يسمح للجزائر بتحسين صورة مؤسستها على المستوى العالمي، وما يترتب عنه من جلب المستثمر الأجنبي.

-خالد مقدم، تبني معاير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد جلب بالبليدة 2009

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز ملامح النظام المحاسبي المالي بعرض الظروف الذي جاء فيها هذا النظام، أهميته، بنيته، مجال تطبيقه.وعالج من خلالها الإشكالية التالية :كيف يمكن تبني معايير المحاسبة الدولية كنظام محاسبي في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية؟ ومن خلال هاته الإشكالية تم عرض الفرضيات التالية : تختلف النظم المحاسبية بين الدول نظرا لإخلاف العوامل المؤثرة في تصميمها، إلا أن تتشابه من حيث هدفها وهو تلبية النظم المحاسبية بين الدول نظرا لإخلاف العوامل المؤثرة في تصميمها، إلا أن تتشابه من حيث هدفها وهو تلبية المتطلبات الداخلية لاقتصاد الجزائري بشكل أساسي، ولاختبار هذه الفرضيات قام الباحث وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وفيما يخص الدراسة الميدانية فقد تم استعمال استبيان لاستقراء إمكانيات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

-دراسة فايز زهدي الشتلوني بعنوان مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومة الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، مذكرة، ماجستير،جامعة الاسلامية بغزة 2005.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وتحديد مدى كفاية مستوى الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية والمساهمة في كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة نشر في القوائم المالية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن مستوى اطلاع أفراد العينة على المعايير الدولية مقبول نوعا ما والذي يضمن بذالك إعداد قوائم مالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية وموثوقية كما أن المصارف الفلسطينية تلتزم بمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حيث أن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد هم على فهم أكثر لمحتوياتها.

- **النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة :**

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ ان الدراسات السابقة تناولت متغير من متغيرات الدراسة الحالية، فمنها من تناولت النظام المحاسبي ومنها من تناولت الإفصاح المحاسبي ومنها من تناولت المعايير المحاسبية وخصائص النوعية للقوائم المالية من خلال التطرق الى جميع النتائج المتوصل اليها في الدراسات تمكنا بالخروج بحوصلة لهاته النتائج.

1. تحسين فائدة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS)؛
2. تمكن من إجراء عمليات مقارنة بين مخرجات النظام المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم والتقارير المالية؛
3. كيفية الاحتفاظ بالوثائق المالية مع المعايير المحاسبي الدولية حتى تتمكن من إعداد قوائمنا المالية وفق scf؛
4. يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية والمستثمرين؛
5. توافق المعايير المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية سيكون له اثر هائل على الافصاح المحاسبي؛

6. ان المؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل كامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبهم؛
7. الاهتمام بجودة الإفصاح المحاسبي في ظل الاهتمام المتزايد بأحكام الرقابة على الشركات من أجل المساهمة في تحقيق العدالة والشفافية والموثوقية في المعلومات لمحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من خلال القوائم والتقارير المالية؛
8. كلما زادت دقة وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها زادت فعاليتها في ترشيد القرارات؛
9. العمل على إعداد القوائم المالية ووفق النظام المحاسبي بشكل جيد يؤدي إلى إعطاء صورة صادقة عن وضعية.

خلاصة الفصل :

ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلقة سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم.

الفصل الثاني:

الدراســـــة الميدانيـــة

تمهيد :

بعد استفتائنا للجزء النظري حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة والدراسات السابقة سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحللين الماليين والاساتذة في المحاسبة والمالية، وهذا لتقصي وجهات النظر حول ما مدى دور الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة.

المبحث الأول : الطريقة وأدوات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في الدراسة، حيث تحتوي على أساليب جمع بيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وإختبار الفرضيات وتحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

المطلب الأول : أداة الدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعلمية وتتمثل في عينة من محافظي السحابات عينة من محللين الماليين عينة من أساتذة الجامعة ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والمالية لتدعيم هذه الدراسة.

وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

جدول رقم (2-1) : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة والمعلن عنها	100	%100
عدد الاستمارات المفقودة والمهملة	50	%50
عدد الاستمارات الملغاة	05	%5
عدد الاستمارات الصالحة	45	%45

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على فرز استمارات الاستبيان

2. بيانات الدراسة وطرق وأدوات جمعها :

لقد تم الاعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هي كما يلي :

- **بيانات ثانوية** : تمثل البيانات الثانوية في مجموعة الكتب والدارسا ت المنشورة والملتقيات، والرسائل الجمعية والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، فضلا عن جمع ما تيسر من شبكة الانترنت، بحيث تم تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية.
- **بيانات أولية** : وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية. حيث اعتمدنا في جمعها على الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة وقد قسمت هذه الأسئلة إلى ثلاثة أجزاء حسب فرضيات الدراسية ومن ثم قمنا بطرح الاستبيان على عينة عشوائية (مجموعة) من المحاسبين، محافظي الحسابات، محللين ماليين وأساتذة متخصصين في المحاسبة والمالية.

3. معالجة الإستمارة :

قمنا بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي يتم إعدادها بالاعتماد على برنامج Exel .

بالنسبة لباقي المحاور تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس "ليكارت" الثلاثي (Likert Scale) والذي يحتمل ثلاثة وإجابات وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان ويسهل بالتالي ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2) : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي (التصنيف)	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة (الوزن)	3	2	1

المصدر:

http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionaire_analyzis.pd,

Consulté le 01/05/2014 à 15 :3O.

4- قياس ثبات الاستبيان (ثبات أداة الدراسة) :

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة ، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 42%.

حيث بلغ نسبة 0,984 وهذه نسبة جد مقبولة إحصائيا أي انه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإنهم سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى، والجدول (2-3) التالي يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة.

الجدول (2-3)- يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

العينة	معامل ألفا كرونباخ
45	**0,984**

المصدر : من خلال النتائج المتحصل عليه من SPSS

الجدول (2-4)– يبين معامل الصدق لعينة الدراسة

العينة	معامل الصدق
45	**0,991**

المصدر : من خلال النتائج المتحصل عليه من SPSS

المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات ، تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في دوائر لتسهل عملية الملاحظة والتحليل بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences 16.

ومن تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية التي تتمثل فيما يلي:

- قياس معامل الثبات الاستبيان بطريقة الفا كرونباخ؛
- قياس معامل الصدق؛
- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان؛
- حساب المتوسطات الحسابية لكل محور من الاستبيان؛
- حساب المتوسط الحسابي لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكارت بغرض معرفة اتجاه أراء المستجوبين؛
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن موسطاتها الحسابية.
- حساب المتوسط العام.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

- **النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة**

تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية الجنس المستوى الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل الأكاديمي،والتخصص العلمي عملية التحضير مستوى الإطلاع.

1. الجنس :

الجدول (2-5)– توزيع العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة
الذكور	40	%88,9
اناث	05	%11,1
المجموع	45	%100

الشكل (2-1)– توزيع العينة حسب الجنس

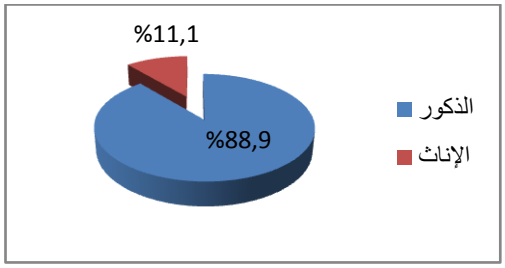

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج Excel)

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكثر بكثير من الإناث كونهم يمثلون نسبة 88.9 % بينما يمثلن الاناث النسبة المتبقية 11,1% وهذا ما يدل على أن التخصص المحاسبي والمالي يجسد مجال اهتمام فئة الذكور أكثر من فئة الإناث خصوصا في الجانب العملي منه أي مهنة المحاسبة.

2. المستوى الوظيفي :

الجدول (2-6)– توزيع العينة حسب الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة
محاسب	27	%60,0
محافظ حسابات	4	%8,9
محلل مالي	6	%13,3
وظيفة أخرى	4	%8,9
أستاذ	4	%8,9
المجموع	45	%100

الشكل (2-2)– توزيع العينة حسب الوظيفة

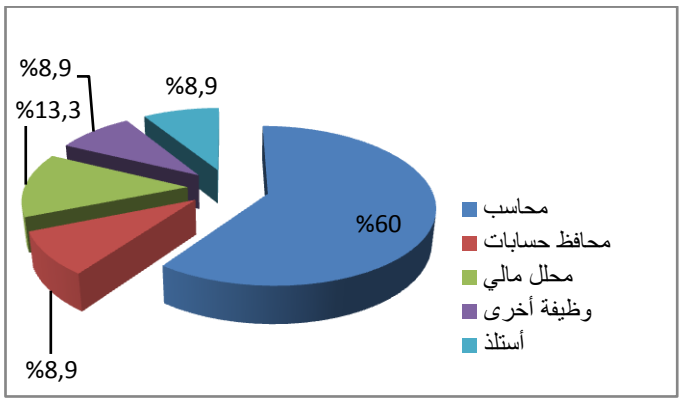

المصدر : من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج Excel)

يتضح لنا من الشكل أن أغلب أفراد العينة هم محاسبين وهذا بنسبة 60% ويليها وظيفة المحلل الملي وهذا بنسبة 13,3%، ومن ثم نجد تساوي تقريبا بين وظيفة محافظ الحسابات والوظائف الأخرى ووظيفة الاستاذ هذا بنسبة 8,9% ؛ وتمثلت معظم الوظائف الأخرى في الوظائف المتعلقة بالدراسات التجارية.

3. عدد سنوات الخبرة :

الجدول (2-7) توزيع العينة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من خمس 5 سنوات	15	%33,3
ما بين 05 – 10 سنوات	6	%13,3
أكثر من 10 سنوات	24	%53,3
المجموع	45	%100

الشكل (2-3) توزيع العينة حسب الخبرة

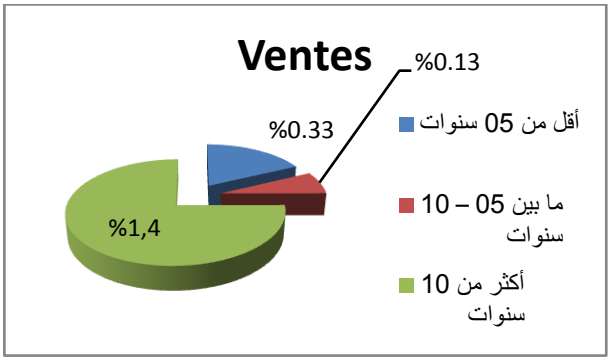

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج Excel)

نلاحظ توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة، حيث نجد نسبة 33,3% خبرتهم أقل من خمس 5 سنوات ونسبة 13,3% خبرتهم مابين 5 و10 سنوات. أما الباقي والذين يمثلون خبرة أكثر من 10 سنوات فكانوا بنسبة 53,3% وهي تمثل النسبة العالية ويعد هذا مؤشر جيد لأفراد عينة الدراسة يعزز من صدق الإجابات ويشير إلى أن معظم عينة الدراسة تمتلك مستوى عال من الخبرة.

4. المؤهل الأكاديمي :

الجدول (2-8)– توزيع العينة حسب المؤهل الأكاديمي

البيان	التكرار	النسبة
باكالوريا	8	%17,8
ليسانس	21	%46,7
ماجستير	5	%11,1
دكتوراه	1	%2,2
شهادة أكادمية أخرى	10	%22,2
المجموع	45	%100

الشكل (2-4)– توزيع العينة حسب المؤهل الأكاديمي

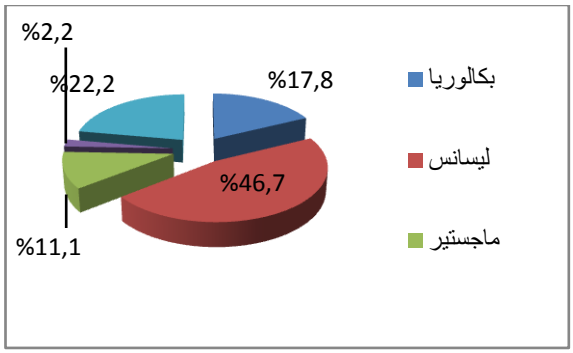

المصدر : من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج

(ExceL

نلاحظ توزيع النسب حسب المؤهل الأكاديمي لأفراد عينة الدراسة، حيث نجد أن أغلبية العينة هم من الحاصلين على شهادة ليسانس وهذا بنسبة 46,7 %.ثم تليها نسبة 22,2 % للغير متحصلين على شهادة أكاديمية. ونسبة 17,8 % بنسبة للمتحصلين على شهادة البكالوريا، ونسبة 11,1% بالنسبة للمتحصلين على شهادة الماجستير. وفي الأخير تأتي نسبة 2,2 % للمتحصلين على شهادة دكتوراه والتي تمثل أضعف نسبة. وعموما يمكن القول أن أغلب عينة الدراسة هم من المتحصلين على شهادة دراسات عليا بما يعادل نسبة 60% وهذا دليل على أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلا علميا جيدا.

5. التخصص العلمي :

الجدول (2-9)– توزيع العينة حسب التخصص العلمي **الشكل (2-5)– توزيع العينة حسب التخصص العلمي**

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	17	%37,8
مالية	18	%40,0
جباية	3	%6,7
إقتصاد	7	%15,6
تخصص آخر	0	%0
المجموع	45	%100

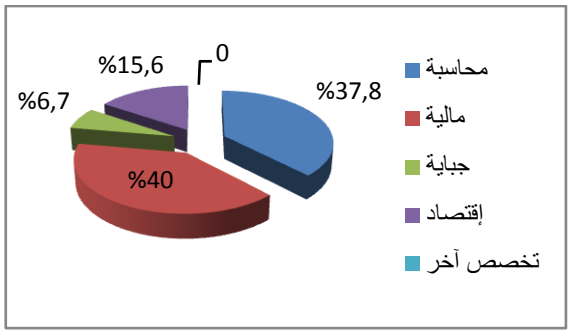

المصدر : من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج Excel)

نلاحظ التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي حيث نجد تخصص المالية يمثل النسبة العالية من بين التخصصات الأخرى وهذا بنسبة 40% ثم تليها نسبة 37,8% بالنسبة للمتخصصين في المحاسبة. وكما نجد تخصص الجباية الاقتصاد بنسبة 15,6% وتخصص الجباية بنسبة 6,7% وأخيرا نسبة 0% والتي تمثلها التخصصات الأخرى والتي كان أغلبها تسيير. وإن تركيز عينة الدراسة على تخصص المحاسبة والمالية يفسره اعتمادنا في الدراسة على مكاتب المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحللين الماليين .وهذا يعتبر مؤشر جيد يزيد من صدق الإجابات لارتباطها بالتخصص بصفة مباشرة.

6. عملية التحضير لتعرف SCF :

الجدول (2_10)– توزيع العينة حسب عملية التحضير

البيان	التكرار	النسبة
نعم	27	%60,0
لا	18	%40,0
المجموع	45	%100

الشكل (2-6)– توزيع العينة حسب عملية التحضير

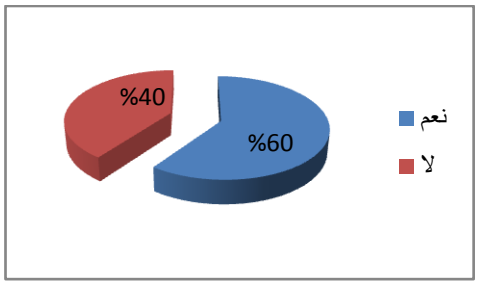

المصدر : من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج Excel)

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة شاركوا في عملية التحضير والتكوين في إطار التعرف على النظام المحاسبي وعملية تطبيقه حيث كانت الإجابات نعم 60 %بالنسبة والإجابات لا 40% كانت أقل قليلا.

7. مستوى الإطلاع على المعايير المحاسبية الدولية :

الجدول (2-11)– توزيع العينة حسب مستوى الإطلاع

البيان	التكرار	النسبة
بشكل شامل	16	%35,6
بشكل متوسط	29	%64,4
لم أطلع	0	%0
المجموع	45	%100

الشكل (2-7)– توزيع العينة حسب مستوى الإطلاع

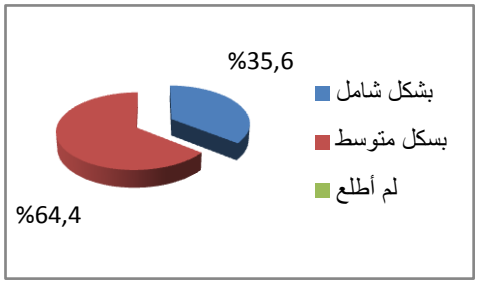

المصدر : من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان وبرنامج Excel)

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة لهم إطلاع على المعايير المحاسبية الدولية حيث كانت بشكل شامل نسبة 35,6% وبشكل متوسط نسبة 64,4 %كانت عالية أما نسبة عدم الإطلاع كانت 0% يعني أن الفئة التي أجابت على الاستبيان مؤهلة علميا.

المطلب الثاني : تحليل تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولا : تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالمحاور الاستبيان

لقياس درجة الموافقة حول أهمية الإفصاح في زيادة موثوقية القوائم المالية، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة المحاور الثلاثة مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة وغير الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي. ولكن التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات كما يلي:

الجدول(2-12) يبين الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
من 1 إلى1,66	غير موافق
من 1,67 إلى2,32	محايد
من 2,33 إلى2 ,98	موافق

المحور الثاني : التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها المتعلقة بالتزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية.

جدول رقم (2-13) : النتائج المتعلقة بفقرات المحور الثاني

المحور الثاني	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة			
الإفصاح الجيد يسهل استعمال القوائم	1	4	40	2,86	0,404	موافق
المالية في عملية اتخاذ القرار.	2,2	8,9	88,9			
قائمة التدفقات الخزينة هي أهم في عملية	8	13	24	2,35	0,773	موافق
اتخاذ القرار.	17,8	28,9	53,3			
الإفصاح في الوقت المناسب يعزز الموثوقية	4	5	36	2,71	0,626	موافق
في القوائم المالية .	8,9	11,1	80,0			
الإفصاح عند بدائل القياس المحاسبي يوفر	10	5	30	2,44	0,840	موافق
معلومات تعكس الواقع.	22,2	11,1	66,7			
تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى تساعد	5	5	35	2,66	0,674	موافق
على توفير معلومات مالية تعكس الواقع.	11,1	11,1	77,8			
اللإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة	3	5	37	2,75	0,570	موافق
يعزز الموثوقية في القوائم المالية	6,7	11,1	82,2			
المتوسط العام للمحور الثاني				**2,628**	**0,647**	**موافق**

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامج SPSS

- نلاحظ أن اتجاه العتبة إيجابي نحو المحور حيث بلغ متوسط الحسابي العام 2,628 وهذا المتوسط أكبر من المتوسط ليكارت الافتراضي هو 2,8 أما الانحراف المعياري فبلغ 0.647.

✓ ويمكن توضيح ذلك حسب كل عبارة :

- الإفصاح الجيد يسهل استعمال القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار حيث كان موافق = 40، محايد= 4، غير موافق= 1 وقيمة كاي مربع = 62,80 عند درجة الحرية =2، α=0,05 ومستوى دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,86 والانحراف المعياري 0,404 وهذا ما يدل على تقارب وجهات نظر المستجوبين حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن الإفصاح الجيد يسهل استعمال القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار.

- قائمة التدفقات الخزينة هي ألاهم في عملية اتخاذ القرار حيث كان موافق =24، محايد= 13، غير موافق=8 وقيمة كاي مربع = 44,133 عند درجة الحرية=2، α=0,05 ومستوي دلالة sig= 0,00 < α = 0,005 مما يعني أن هناك فرق دال إحصائيا لاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,35 والانحراف المعياري 0,773 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن قائمة التدفقات الخزينة هي الأهم في عملية اتخاذ القرار.

- الإفصاح في الوقت المناسب يعزز الموثوقية في القوائم المالية حيث كان موافق =36، محايد= 5، غير موافق=4 وقيمة كاي مربع =28,933 عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,71 والانحراف المعياري 0,626 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن الإفصاح في الوقت المناسب يعزز الموثوقية في القوائم المالية .

- الإفصاح عند بدائل القياس المحاسبي يوفر معلومات تعكس الواقع حيث كان موافق =30، محايد=5، غير موافق=10 وقيمة كاي مربع =26,133 عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α=0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,44 والانحراف المعياري 0,840 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن الإفصاح عند بدائل القياس المحاسبي يوفر معلومات تعكس الواقع.

- تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى تساعد على توفير معلومات مالية تعكس الواقع حيث كان موافق =35، محايد= 5، غير موافق=5 وقيمة كاي مربع = 36,133 عند درجة الحرية =2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,66 لهذه العبارة و الانحراف المعياري 0,674 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى تساعد على توفير معلومات مالية تعكس الواقع.

- اللإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة يعزز الموثوقية في القوائم المالية حيث كان موافق =37، محايد=5 ، غير موافق=3 وقيمة كاي مربع = 53,200 عند درجة الحرية=2 ، sig α=0,05 ومستوي دلالة =0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,75 والانحراف المعياري 0,570 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن اللإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة يعزز الموثوقية في القوائم المالية

- لاحظنا من خلال تحليل أسئلة المحور الثاني أن الفرضية الأولى قد تحققت وهي التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية.

المحور الثالث : أهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها المتعلقة بأهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية.

جدول رقم (2- 14) : النتائج المتعلقة بفقرات المحور الثالث

المحور الثالث	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة			
الإفصاح الكافي في الوقت المناسب يساعد في ترشيد مختلف القرارات.	6	8	31	2,55	0,724	موافق
	13,3	17,8	68,9			
توفير معلومات المالية الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية يساعد على اتخاذ القرارات السليمة.	5	11	29	2,53	0,694	موافق
	11,1	24,4	64,4			
تقديم بيانات تعبر عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.	9	10	26	2,377	0,805	موافق
	20,0	22,2	57,8			
توفير التقارير المالية تتسم بالحيادية وعدم التحيز.	5	22	18	2,28	0,661	محايد
	11,1	48,9	40,0			
تقديم بيانات خالية من الأخطاء تمثل بصدق العمليات التي قامت بها المؤسسة.	5	7	33	2,62	0,683	موافق
	11,1	15,6	73,3			
المتوسط العام للمحور الثالث				**2,35**	**0,713**	**موافق**

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامج SPSS

✓ نلاحظ أن اتجاه العتبة إيجابي نحو المحور حيث بلغ متوسط الحسابي العام 2,35 وهذا المتوسط أكبر من المتوسط ليكارت الافتراضي هو 2,8 اما الانحراف المعياري فبلغ 0,713.

ويمكن توضيح حسب كل محور :

-الإفصاح الكافي عن القوائم المالية يساعد في ترشيد مختلف القرارات حيث كان موافق =31، محايد=8 ، غير موافق= 6وقيمة كاي مربع = 22,800 عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,55 لهذه العبارة والانحراف المعياري 0,724 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن الإفصاح الكافي عن القوائم المالية يساعد في ترشيد مختلف القرارات.

-توفير معلومات المالية الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية يساعد على إتخاذ القرارات السليمة حيث كان موافق = 29، محايد=11، غير موافق= 5وقيمة كاي مربع = 18,533 عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 والعتبة الوصفية لدلالة حسن التطابق sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,53 لهذه العبارة والانحراف المعياري 0,694 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن توفير معلومات المالية الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية يساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

-تقديم بيانات تعبر عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة حيث كان موافق =26، محايد=10 ، غير موافق=9 وقيمة كاي مربع = 6,533 عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,377 والانحراف المعياري 0,805 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن تقديم بيانات تعبر عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.

-توفير التقارير المالية تتسم بالحيادية وعدم التحيز حيث كان موافق =18، محايد= 22، غير موافق=5 وقيمة كاي مربع = 18,533عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,28 والانحراف المعياري 0,661 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن توفير التقارير المالية تتسم بالحيادية وعدم التحيز.

-تقديم بيانات خالية من الأخطاء تمثل بصدق العمليات التي قامت بها المؤسسة حيث كان موافق =33، محايد= 7، غير موافق=5 وقيمة كاي مربع = 25,733عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,62 والانحراف المعياري 0,683 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن تقديم بيانات خالية من الأخطاء تمثل بصدق العمليات التي قامت بها المؤسسة.

- لاحظنا من خلال تحليل أسئلة المحور الثالث أن الفرضية الثاني قد تحققت وهي أهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية.

المحور الرابع : يساهم الافصاح في الؤسسات حسب متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الرابع من الاستبيان المتعلقة يساهم الافصاح في الؤسسات حسب متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات.

جدول رقم (2-15) : النتائج المتعلقة بفقرات المحور الرابع

المحور الرابع	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة			
IFRSالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يزيد من جودة التقارير المالية.	5	0	40	2,77	0,635	موافق
	11,1	0	88,9			
تقوم المؤسسات بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دولي.	20	14	11	1,80	0,814	محايد
	44,4	31,1	24,4			
IFRSالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يعزز الإفصاح في القوائم المالية.	5	8	32	2,60	0,687	موافق
	11,1	17,8	71,1			
جدول التدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادل النقدية.	3	7	35	2,71	0,588	موافق
	6,7	15,6	77,8			
جدول النتائج يؤدي إلى تقييم أداء المؤسسة بموثوقية ويساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة	2	3	40	2,84	0,474	موافق
	4,4	6,7	88,9			
على المؤسسة القيام بعمليات الفحص والرقابة بمدى الالتزام بعملية الإفصاح.	8	10	27	2,42	0,783	موافق
	17,8	22,2	60,0			
تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغييرات المحاسبية.	5	10	30	2,55	0,692	موافق
	11,1	22,2	66,7			
المتوسط العام للمحور الرابع				**2,52**	**0,667**	**موافق**

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامج SPSS

✓ نلاحظ أن اتجاه العتبة إيجابي نحو المحور حيث بلغ متوسط الحسابي العام2,52 وهذا المتوسط أكبر من المتوسط ليكارت الافتراضي هو 2,8 اما الانحراف المعياري فبلغ 0,667.

ويمكن توضيح حسب كل محور :

- الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS يزيد من جودة التقارير المالية حيث كان موافق = 40، محايد= 0، غير موافق=5وقيمة كاي مربع = 48,533 عند درجة الحرية =2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,77 والانحراف المعياري 0,635 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS يزيد من جودة التقارير المالية.

- جدول التدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادل النقدية حيث كان موافق =11، محايد=14، غير موافق= 20وقيمة كاي مربع = 19,600 عند درجة الحرية=2 ، ومستوي دلالة α=0,05 sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1,80 والانحراف المعياري 0,814 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن جدول التدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادل النقدية.

- حيث الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS يعزز الإفصاح في القوائم المالية كان موافق =32، محايد= 8، غير موافق=5 وقيمة كاي مربع =29,200 عند درجة الحرية =2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,60 والانحراف المعياري 0,687 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS يعزز الإفصاح في القوائم المالية.

- تقوم المؤسسات بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا حيث كان موافق = 35، محايد= 7، غير موافق= 3وقيمة كاي مربع =40,533 عند درجة الحرية=2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,71 والانحراف المعياري 0,588 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن تقوم المؤسسات بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.

- جدول النتائج يؤدي إلى تقييم أداء المؤسسة بموثوقية ويساعدا لمستثمرين على اتخاذ القرارات السليم حيث كان موافق =40، محايد= 3، غير موافق= 2 وقيمة كاي مربع = 62,533 عند درجة الحرية =2 ، α=0,05 ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,84 و الانحراف المعياري 0,474 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن جدول النتائج يؤدي إلى تقييم أداء المؤسسة بموثوقية ويساعدالمستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.

- على المؤسسة القيام بعمليات الفحص والرقابة بمدى الالتزام بعملية الإفصاح حيث كان موافق =27، محايد=10، غير موافق=8 وقيمة كاي مربع = 25,733 عند درجة الحرية=2 ، 0,05=αومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,42 والانحراف المعياري 0,783 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن على المؤسسة القيام بعمليات الفحص والرقابة بمدى الالتزام بعملية الإفصاح.

- تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغييرات المحاسبية حيث كان موافق =30، محايد= 10، غير موافق=5 وقيمة كاي مربع = 26,133 عند درجة الحرية=2 ، 0,05=α ومستوي دلالة sig=0,00< α= 0,005 تم يعني أن هناك فرق دال إحصائيا الاختيار موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,55 والانحراف المعياري 0,692 وهذا ما يدل على تقارب وجهات النظر حول هذه العبارة.

ومنه نستنتج أن تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغييرات المحاسبية.

لاحظنا من خلال تحليل أسئلة المحور الثالث أن الفرضية الرابع قد تحققت وهي يساهم الافصاح في الؤسسات حسب متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات.

خلاصة الفصل :

حولنا من خلال هذا الفصل تقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث حولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على دراسة ميدانية إذ تم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الاول تطرقنا فيه إلى الإجراءات والطرق المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني فقد تم تطرق إلى عرض وتحليل ومناقشة الدراسة.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى نقوم بتحصيل استنتاجات منها التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية وأن الإفصاح يعزز الموثوقية في القوائم المالية.
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية نقوم بتحصيل استنتاجات منها أهمية الإفصاح والموثوقية في القوائم المالية والإفصاح يساعد في ترشيد واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وذلك من خلال تقديم بيانات خالية من الأخطاء من أجل تقديم تقارير مالية جيدة.
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة نقوم بتحصيل استنتاجات منها يساهم الإفصاح المؤسسات حسب المتطلبات المعايير المحاسبية إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية، والتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يحسن الإفصاح بالتقارير المالية ومدى دور جدول النتائج في تقييم أداء المؤسسة بالموثوقية وقيام المؤسسات بعمليات رقابية بمدى التزام بعمليات الإفصاح.

خـاتـــــــــمة

خاتمة :

من خلال دراستنا حولنا تحديد دور الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية من أجل إيصال المعلومة والبيانات المحاسبية في القوائم المالية التي تكون خالية من الأخطاء تمثل بصدق العمليات التي قامت بها من أجل خدمة احتياجات متخذي القرار ومعرفة المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.

وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة، والتوصيات وآفاق الدراسة بالشكل التالي :

- **اختبار الفرضيات :**

من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي في دراستنا هاته توصلنا إلى النتائج التالية:

- تمثلت الفرضية الأولى في التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال تحليل أسئلة المحور ثاني من الاستبيان حيث استنتجنا ان التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية وفي الأخير توصلنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية الأولى.
- تمثلت الفرضية الثانية في التوقيت الجيد للإفصاح المحاسبي يحدد منفعة المعلومات المحاسبية حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال تحليل أسئلة المحور الثالث من الاستبيان حيث استنتجنا أهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية وفي الأخير توصلنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية الثانية.

1. تمثلت الفرضية الثالثة في التوسع في كمية المعلومات التي يتم الافصاح عنها يعزز الموثوقية في القوائم المالية حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال تحليل أسئلة المحور الرابع من الاستبيان حيث إستنتجنا يساهم الافصاح في الؤسسات حسب متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات وفي الأخير توصلنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة.

- **نتائج الدراسة :**

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق المقاربات للممارسات المحاسبية الجزائرية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- النظام المحاسبي المالي الجديد يستمد مبادئه وقواعده من المعايير المحاسبية الدولية؛
- إن الإفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية للقوائم المالية يلبي احتياجات مستخدمي هذه الأخيرة في اتخاذ قرارات سليمة؛
- القوائم المالية هي مكملة لبعضها ولا يمكن القيام بالتحليل المالي إلا بالاستناد عليها.
- إن الإفصاح الجيد في القوائم المالية يساعد على تقديم بيانات خالية من أخطاء تمثل بصدق العمليات التي قامت بها المؤسسة.

- البيانات المالية المعدة حسب المعايير المحاسبية الدولية تساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم الصادرة عن المؤسسات؛
- النظام المحاسبي المالي يقدم بدائل قياس يساعد على توفير معلومات مالية حقيقية تعكس الواقع.

- **التوصيات** :

بعدما تحققنا من إمكانية الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية نوصي بما يلي :

- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية يكسبها موثوقية ومصداقية أكبر؛
- ضرورة العمل على تحسبين جودة الكشوف المالية من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية؛
- تنظيم ملتقيات من أجل تثقيف معدي القوائم المالية على أهمية الإفصاح المحاسبي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ؛
- القيام بالمزيد من الدراسات والبحوث حول المعايير والإفصاح في القوائم المالية من أجل توفير بيانات مالية تحتوي على الخصائص النوعية.

- **آفاق الدراسة** :

إن موضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يبقى مفتوحا للدراسات أخرى يمكن أن تساهم في إثراءه. وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات :

- دراسة مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية؛
- دراسة أثر النظام المحاسبي المالي على نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة؛
- دراسة افاق تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر؛
- دراسة دور الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية للمؤسسة واثره على الاستثمار.

قائـــــمة المصـــــــادر

والمراجـــــــــع

قائمة المراجع :

1_ قائمة المراجع باللغة العربية :

- **الكتب :**

1. أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، دار الجامعية الإسكندرية، 2008.
2. أحمد نور، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
3. حمد سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية وأصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة النشر، فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدوليةوأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة،
4. دار جليس الزمان، عمان، طبعة اولى 2012.
5. خالد جمال جعارات، التقارير المالية الدولية، المكتبة الجامعية إتراك، للنشر،2008.
6. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990.

- **البحوث الجامعية :**

1. آمنة ولعة، دور محتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائ2013/2012.

2. بلعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائ2011/2010.
3. زعيم باهية، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
4. ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في الظل التجارة الإلكترونية، مذكرة لإستكمال درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003.
5. ماجد إسماعيل أبوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الإسلامبة، غزة فلسطين، 2009.

6.مسعود رواي، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/ 2013.

7.ناضم حسين عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد 4، 2012.

8.نسيب الجباري، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/IRS) وأثرها على جودة المعلومة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة،ا لجزائر، 2013/2012.

- **الملتقيات :**

1.أوسرير، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، حالة جدول حسابات النتيجة ،ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي بالوادي،17-18 جانفي2010.

2.بن افرج زوينة، **ا لقوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدول،** الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ,المركز الجامعي برج بوعريريج 25- 26 مايو2010.

3.هواري سويسي وبدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمرالعلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بكلية العلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2011.

- **المراسيم والقوانين :**

1.مواد 3-4-5 من القانون رقم07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية رقم 74 لصادرة في 2007/11/25.

- **المراجع الأجنبية :**

2- Financial Accounting standard Board, " Qualitative characteristics of accounting Informatio " , SFAC NO 2 MAY 1990.

1- Naciri Ahmed et Géd Alim : la bourse et la comptabilité , la Revue Française de la Comptabilité, N0175, Jan, PARIS 1987.

3- Jean – François des Robert , François Méchain, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, paris, 2004.

- **المواقع الإلكترونية :**

1-http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionaire_analyzis.pd, Consulté le 01/05/2014 à 15 : 30

الملاحق

الملحق رقم (1) : إستمارة الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إستمارة إستبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إعداد مذكرة للحصول على شهادة الماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة. وهي بعنوان **" دور الإفصاح المحاسبي في زيادة موثوقية القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"** والتي نحاول من خلالها إبراز أهمية الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة. لذا نرجومن سيادتكم الإجابة عن أسئلة الاستبيان بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة لرأيكم. ونشكركم سلفا على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم لملأ بيانات هذا الاستبيان، بما يخدم البحث العلمي.

شكرا لتعاونكم وحسن إستجابتكم

الطالبة : أمينة بن بيتور

المحور الأول : الأسئلة الخاصة بالبيانات الشخصية.

1. **الجنس:**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **المستوى الوظيفي :**

محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ محلل مالي ☐ وظيفة أخرى ☐ أستاذ ☐

في حالة وجود وظيفة أخرى يرجى تحديدها :

.....

3. **عدد سنوات الخبرة :**

أقل من 5 سنوات ☐ مابين 5 و10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4. **المؤهل الأكاديمي :**

بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتورا ☐ شهادة أكاديمية أخرى ☐

في حالة وجود شهادة أكاديمية أخرى يرجى تحديدها :

.....

5. **التخصص العلمي :**

محاسبة ☐ مالية ☐ جباية ☐ اقتصاد ☐ تخصص آخر ☐

في حالة وجود تخصص آخر يرجى تحديده :

.....

6. **هل شاركتم في عملية التحضير والتكوين في اطار التعرف على النظام المحاسبي SCF وعملية تطبيقه ؟**

نعم ☐ لا ☐

7. **ما هومستوى إطلاعك على معايير المحاسبية الدولية ؟**

بشكل شامل ☐ بشكل متوسط ☐ لم أطلع مطلق ☐

المحورالثاني : التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية يعزز موثوقية القوائم المالية

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	الإفصاح الجيد يسهل إستعمال القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار.			
2	قائمة التدفقات الخزينة هي أهم في عملية إتخاذ القرار.			
3	الإفصاح في الوقت المناسب يعزز الموثوقية في القوائم المالية .			
4	الإفصاح عند بدائل القياس المحاسبي يوفر معلومات تعكس الواقع.			
5	تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى تساعد على توفير معلومات مالية تعكس الواقع.			
6	اللإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة يعزز الموثوقية في القوائم المالية			

المحور الثالث : أهمية الإفصاح و الموثوقية في القوائم المالية.

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	الإفصاح الكافي عن القوائم المالية يساعد في ترشيد مختلف القرارات.			
2	توفير معلومات المالية الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفدين من القوائم المالية يساعد على إتخاذ القرارات السليمة.			
3	تقديم بيانات تعبر عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.			
4	توفير التقارير المالية تتسم بالحيادية وعدم التحيز.			
5	تقديم بيانات خالية من الأخطاء تمثل بصدق العمليات التي قامت بها المؤسسة.			

1. **المحور الرابع** : يساهم الافصاح في الؤسسات حسب متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي إلى زيادة الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات.

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IFRS يزيدمن جودة التقارير المالية.			
2	تقوم المؤسسات بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.			
3	الالتزام بالمعايير المحاسبيةالدولية IFRS يعززالإفصاح في القوائم المالية.			
4	جدول التدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادل النقدية.			
5	جدول النتائج يؤدي إلى تقييم أداء المؤسسة بموثوقية ويساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.			
6	على المؤسسة القيام بعمليات الفحص والرقابة بمدى الإلتزام بعملية الإفصاح.			
7	تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغييرات المحاسبية.			

الملحق رقم (2) : خصائص عينة الدراسة

Tableau de fréquences

S1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	40	85,1	88,9	88,9
	B	5	10,6	11,1	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	27	57,4	60,0	60,0
	B	4	8,5	8,9	68,9
	C	6	12,8	13,3	82,2
	D	4	8,5	8,9	91,1
	E	4	8,5	8,9	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	15	31,9	33,3	33,3
	B	6	12,8	13,3	46,7
	C	24	51,1	53,3	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	8	17,0	17,8	17,8
	B	21	44,7	46,7	64,4
	C	5	10,6	11,1	75,6
	D	1	2,1	2,2	77,8
	E	10	21,3	22,2	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	17	36,2	37,8	37,8
	B	18	38,3	40,0	77,8
	C	3	6,4	6,7	84,4
	D	7	14,9	15,6	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	27	57,4	60,0	60,0
	B	18	38,3	40,0	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	16	34,0	35,6	35,6
	B	29	61,7	64,4	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	1	2,1	2,2	2,2
	B	4	8,5	8,9	11,1
	C	40	85,1	88,9	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	8	17,0	17,8	17,8
	B	13	27,7	28,9	46,7
	C	24	51,1	53,3	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	4	8,5	8,9	8,9
	B	5	10,6	11,1	20,0
	C	36	76,6	80,0	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	10	21,3	22,2	22,2
	B	5	10,6	11,1	33,3
	C	30	63,8	66,7	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	B	5	10,6	11,1	22,2
	C	35	74,5	77,8	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	3	6,4	6,7	6,7
	B	5	10,6	11,1	17,8
	C	37	78,7	82,2	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	6	12,8	13,3	13,3
	B	8	17,0	17,8	31,1
	C	31	66,0	68,9	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	B	11	23,4	24,4	35,6
	C	29	61,7	64,4	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	9	19,1	20,0	20,0
	B	10	21,3	22,2	42,2
	C	26	55,3	57,8	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	B	22	46,8	48,9	60,0
	C	18	38,3	40,0	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	B	7	14,9	15,6	26,7
	C	33	70,2	73,3	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	C	40	85,1	88,9	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	20	42,6	44,4	44,4
	B	14	29,8	31,1	75,6
	C	11	23,4	24,4	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	B	8	17,0	17,8	28,9
	C	32	68,1	71,1	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	3	6,4	6,7	6,7
	B	7	14,9	15,6	22,2
	C	35	74,5	77,8	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	2	4,3	4,4	4,4
	B	3	6,4	6,7	11,1
	C	40	85,1	88,9	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	8	17,0	17,8	17,8
	B	10	21,3	22,2	40,0
	C	27	57,4	60,0	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

S25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	5	10,6	11,1	11,1
	B	10	21,3	22,2	33,3
	C	30	63,8	66,7	100,0
	Total	45	95,7	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,3		
Total		47	100,0		

الملحق (3) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
S1	45	1,00	2,00	1,1111	,31782
S2	45	1,00	5,00	1,9778	1,38972
S3	45	1,00	3,00	2,2000	,91949
S4	45	1,00	5,00	2,6444	1,41671
S5	45	1,00	4,00	2,0000	1,04447
S6	45	1,00	2,00	1,4000	,49543
S7	45	1,00	2,00	1,6444	,48409
S8	45	1,00	3,00	2,8667	,40452
S9	45	1,00	3,00	2,3556	,77329
S10	45	1,00	3,00	2,7111	,62603
S11	45	1,00	3,00	2,4444	,84087
S12	45	1,00	3,00	2,6667	,67420
S13	45	1,00	3,00	2,7556	,57031
S14	45	1,00	3,00	2,5556	,72474
S15	45	1,00	3,00	2,5333	,69413
S16	45	1,00	3,00	2,3778	,80591
S17	45	1,00	3,00	2,2889	,66134
S18	45	1,00	3,00	2,6222	,68387
S19	45	1,00	3,00	2,7778	,63564
S20	45	1,00	3,00	1,8000	,81464
S21	45	1,00	3,00	2,6000	,68755
S22	45	1,00	3,00	2,7111	,58861
S23	45	1,00	3,00	2,8444	,47461
S24	45	1,00	3,00	2,4222	,78303
S25	45	1,00	3,00	2,5556	,69267
N valide (listwise)	45				

الملحق (4) : قياس ثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,984	18

الملحق (5) : يبين كاي مربع ودرجة الحرية وsig

Test statistics

Test Statistics

	item1	item2	item3	item4	item5	item6
Chi-Square[a]	62,800	44,133	28,933	26,133	36,133	53,200
df	2	2	2	2	2	2
Asy mp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (,0%) hav e expected frequencies less than 5. The minimum expected cell f requency is 15,0.

Test statistics

Test Statistics

	item7	item8	itm9	item10	item11
Chi-Square[a]	22,800	18,533	6,533	18,533	25,733
df	2	2	2	2	2
Asy mp. Sig.	,000	,000	,038	,000	,000

a. 0 cells (,0%) hav e expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15,0.

Test statistics

Test Statistics

	item12	item13	item14	item15	item16	item17	item18
Chi-Square[a]	48,533	19,600	29,200	40,533	62,533	25,733	26,133
df	2	2	2	2	2	2	2
Asy mp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000

a. 0 cells (,0%) hav e expected frequencies less than 5. The minimum expected cell f requency is 15,0.

الملحق رقم (6) : قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان

الإسم واللقب	التخصص
الدكتور : عزاوي عمر	محاسبة والمالية
الدكتور : غوالي محمد البشير	إدارة أعمال

الفهرس

الفـــــــــــهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطـــــــــار النظري للدراسة	**1**
المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي والإفصاح في القوائم المالية	3
المطلب الأول : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثاني : اللإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	5
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	8
الفصل الثـــاني : الدراسة الميدانية	**13**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات الدراسة	15
المطلب الأول : أداة الدراسة	15
المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة	17
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها	18
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية	17
المطلب الثاني : تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	22
خاتمة	31
قائمة المصادر والمراجع	34
الملاحق	37
الفهرس	51